

حذف الجواب عند زكريا الأنصاري (ت: 926 هـ / 1520 م) في كتابه "فتح الرحمان بكشف ما يلتبس في القرآن" - حذف جواب الشرط وجواب القسم أنموذجا -

Omission of the Response According to Zakariya al-Ansari (d. 926 AH / 1520 CE) in His Book "Fath al-Rahman bi-Kashf ma Yaltabis fi al-Qur'an" - Omission of the Response to Condition and Response to Oath as a Model -

نبيل عمران¹، أ.د. مسعود فلوسي²

¹ جامعة باتنة 1 - الحاج لخضر، كلية العلوم الإسلامية، مخبر العلوم الإسلامية في الجزائر: تاريخها - أعلامها - مصادرها (الجزائر)، nabil.amrane@univ-batna.dz

² جامعة باتنة 1 - الحاج لخضر، كلية العلوم الإسلامية (الجزائر) messaoud.feloussi@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال: 2025/06/22 تاريخ القبول: 2025/07/10 تاريخ النشر: 2025/09/20

ملخص:

الحذف من أساليب العرب في كلامهم، إذ يرومون به الإيجاز في اللفظ وإثارة الذهن وترسيخ المعنى فيه، ومن المعلوم أنّ القرآن نزل بلسان عربيّ مبين، فمن البديهي أن يحوي في طياته هذا الأسلوب، وقد تكلم شيخ الإسلام زكريا الأنصاري - الذي خدم القرآن وعلومه - عن الحذف في كتابه "فتح الرحمان بكشف ما يلتبس في القرآن"، وذلك في سياق تنبيه القارئ والحافظ للفوارق الدقيقة بين ألفاظ القرآن وتعبيراته، فأشار إلى بعض أنواعه من حذف للحرف والاسم والفعل، بل وحتى الجملة التي اخترنا منها ما كان جوابا للشرط والقسم موضوعا للدراسة، فارتأينا البحث عن إجابة التساؤل الآتي: كيف عرض زكريا الأنصاري حذف جوابي الشرط والقسم في كتابه "فتح الرحمان"؟، وما مذهبه في تقدير المحذوف والتعليل له؟

ولتحقيق ذلك، كان لنا في هذه الورقات وقفات بيّنا فيها ماهية كلّ من الحذف والشرط والقسم، وعرضنا فيها أمثلة حذف الجواب التي أوردتها الأنصاري في كتابه، مع شرحها وإيراد ما تيسر من مذاهب العلماء فيها وتعليلاتهم.

وقد توصلنا إلى أنّ حذف الجواب هو أكثر من مجرد أسلوب يستعمل للاختصار، بل يتعدّى إلى كونه من الوسائل التي تفخّم المعنى وتعظّمه، وترسخه في ذهن قارئ القرآن، وذلك بإثارته وحثّه على التدبّر.

الكلمات المفتاحية: الحذف؛ جواب الشرط؛ جواب القسم؛ فتح الرحمان؛ زكريا الأنصاري.

Abstract:

Omission is one of the techniques used by Arabs in their speech, aiming for brevity in expression and stimulating thought while reinforcing meaning. It is well known that the Qur'an was revealed in clear Arabic, making it natural for it to contain this stylistic feature. Zakariya al-Ansari, who dedicated himself to the Qur'an and its sciences, discussed omission in his book "Fath al-Rahman bi-Kashf ma Yaltabis fi al-Qur'an," specifically to point readers and memorizers to the subtle distinctions between the words and expressions of the Qur'an. He pointed out various types of omissions, including the omission of letters, nouns, verbs, and even entire sentences, focusing on those that serve as responses to conditional clauses and oaths, which are the subjects of this study.

We aimed to explore the following question: How did Zakariya al-Ansari present the omission of responses to conditional clauses and oaths in his book "Fath al-Rahman"? What is his methodology regarding the estimation of the omitted parts and their justification?

To achieve this, we provided an overview of the nature of omission, conditions, and oaths in these pages. We presented examples of omitted responses cited by al-Ansari in his book, along with explanations and the various interpretations provided by scholars regarding them.

We concluded that the omission of responses goes beyond being a mere stylistic technique for conciseness; it transcends to being a means that magnifies and elevates meaning, reinforcing it in the mind of the Qur'an reader by stimulating and encouraging contemplation.

Keywords: Omission; Response to Condition; Response to Oath; Fath al-Rahman; Zakariya al-Ansari.

1. مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين، محمد خير الخلق أجمعين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، وبعد:

فإنّ كلام الله أبلغ من كلّ كلام، أنزله الله على خير الأنام - عليه الصلاة والسلام-، لإخراج الناس إلى النور بعد أن كانوا في جهل وظلام. ثم إنّ ارتباط القرآن بصاحبه، كونه من عند الله وكلامه، يجعلنا نحن المخاطبين به باحثين عن مراده، ولا يتأتى ذلك إلّا بتدبره، والتفتيش في بحر معانيه ودراسته. ولحكمته تعالى، وهو الحكيم العليم، أنزل القرآن بلسان عربي مبين، تحدّى به العرب، الذين كانوا أرباب لغة وبيان وأدب، فأهبرهم بنظمه، وأعجزهم ببلاغته، وتحذاهم أن يأتوا بمثله ولو نرزا يسيرا، وأنى لمخلوق أن يقارع عليما خبيرا. لكن ذوي العقول منهم والألباب، من رام معرفة الحق والصواب، فإنّ لهم العربية مفتاحا للمغاليق والأبواب. وكما قيل: "لا يعرف فضل القرآن إلّا من كثّر نظره، واتسع علمه، وفهم مذاهب العرب وافتنانها في الأساليب."

والحذف من أساليب العرب وافتنانها في الكلام، لذا جعلناه موضوع دراستنا لأهميته في فهم كلام الله، خاصة ما كان مبهما والتبس معناه على القارئ والحافظ. وبما أنه يتعدّر إحصاؤه في كلّ القرآن، فقد اخترنا منه ما كان في جواب الشرط وجواب القسم، وهذا ممّا تناوله زكريا الأنصاري في كتابه "فتح الرحمان بكشف ما يلتبس في القرآن"، فأنمر دراسة عنوانها: "حذف الجواب عند زكريا الأنصاري (ت: 926 هـ / 1520 م) في كتابه فتح الرحمان بكشف ما يلتبس في القرآن - حذف جواب الشرط وجواب القسم أنموذجا"، رُمنا فيها إبراز جهوده رحمه الله في خدمة القرآن، وتسهيلا لأسلوبه، وتذليلا لطلبة العلم وحفاظ القرآن طريق الوصول إلى معانيه لتدبرها، وضبط ألفاظها. وقد حاولنا الإجابة عن الأسئلة الآتية: كيف عرض زكريا الأنصاري مسائل حذف جواب الشرط وجواب القسم في كتابه؟ هل أورد تقديرات وتعليقات للمحذوفات؟ أكان ذلك نابعا من اجتهاده أو ناقلًا عن غيره؟ فإن نقل عن غيره، ما هي أقوال العلماء في المسائل التي أوردها في كتابه؟ وهل التزم في ذلك مذهبا معيّنًا؟ وما الغرض من الحذف في المسائل التي أوردها؟

للإجابة عن الإشكالات السابقة قسّمنا البحث إلى مقدّمة وثلاث عناصر وخاتمة، ففي المقدّمة أوردنا إشكالية البحث وأهميّته وأهدافه مع المنهج المتّبع في الدّراسة.

وفي العنصر الأول عرّفنا الحذف لغة واصطلاحاً، ثم في العنصر الثاني تحدثنا عن أسلوب الشرط وما يتعلق به من مسائل، مع إيراد بعض من الأمثلة التي ذكرها زكريا الأنصاري في حذف جوابه وتحليلها، وذكر ما قاله العلماء فيها باختصار غير مخلّ.

أمّا العنصر الأخير فانتهجنا فيه نفس نهج سابقه من عرض أبرز مسائل أسلوب القسم، ثم إيراد ما ذكره الأنصاري والعلماء في حذف جوابه باختصار.

ثم خاتمة البحث التي تحوي ملخصاً لأهم ما جاء في البحث ونتائجه.

ومنهجنا الذي اتبعناه: استقراء الأمثلة واستخلاص ما كان منها خاصاً بموضوعنا، ثم عرضها وتحليلها لتسهيل أسلوب الكاتب، وإدراج أقوال علماء اللغة والمفسرين في المسائل وأدلتهم للوصول إلى أصحّ الأقوال وأقواها.

وما هذا البحث إلا امتداد لجهود من سبق في خدمة كلام الله سبحانه، وبيان معانيه لتدبره ثم العمل به، وإبراز جهود زكريا الأنصاري رحمه الله في خدمة القرآن وعلومه، فنرجو من المولى أن يجعله خالصاً لوجهه، نافعا كل من اطلع عليه.

2. تعريف الحذف:

1-2. لغة:

يأتي الحذف في لغة العرب على عدّة معانٍ، أولها القطع، مثل قولهم حَذَفَ الشَّيْءَ يَحْذِفُهُ حَذْفًا؛ قَطَعَهُ مِنْ طَرَفِهِ، وَالْحَجَّامُ يَحْذِفُ الشَّعْرَ، مِنْ ذَلِكَ [...] وَأُذِنَ حَذْفًا: كَأَنَّهَا حُذِفَتْ أَيْ قُطِعَتْ.¹

وأشار الخليل إلى أَنَّ القطف من معاني الحذف فقال: "الْحَذْفُ: قَطْفُ الشَّيْءِ مِنَ الطَّرَفِ كَمَا يُحْذَفُ طَرَفُ ذَنْبِ الشَّاةِ".² وقد يُسْتَعْمَلُ الْحَذْفُ فِي الرَّمْيِ وَالضَّرْبِ مَعًا وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ: هُمْ بَيْنَ حَازِفٍ وَقَازِفٍ، أَيْ: الْحَازِفُ بِالْعَصَا وَالْقَازِفُ بِالْحَجَرِ.³

والحذف يأتي أيضا بمعنى الطرح والإسقاط، جاء في الصّحاح أَنَّ "حذف الشيء: إسقاطه".⁴ ومنه الحُذَافَةُ وهي مَا حُذِفَ مِنْ شَيْءٍ قَطُرِحَ.⁵ ومن هذا يأتي معنى الحذف في الكلام، فنقول: حذفت العرب في كلامها أي أسقطت فيه.

فيمكن القول بأنّ للحذف عدّة معانٍ، لكن الذي يأتي بمعنى القطع والقطف، والطرح والإسقاط لهو أجود ما وجد في الاستعمال اللّغوي للعرب حيث يدلّ على تشذيب الكلام وتقليم أطرافه من كل ما يسهم في ثقل ألفاظه على اللسان ويشوه صورته في الأذهان.⁶

¹ ينظر: ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الرّويفعي الإفريقي (ت: 711هـ/ 1311م)، لسان العرب، ط 3، بيروت، دار صادر، 1414 هـ، 40-39/9.

² الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو البصري (ت: 170هـ/ 786م)، كتاب العين، تج: مهدي المخزومي و: إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، 201/3.

³ ينظر: ابن منظور، المصدر السابق، 40/9.

⁴ الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت: 393هـ/ 1003م)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تج: أحمد عبد الغفور عطار، ط 4، بيروت، دار العلم للملايين، 1407 هـ - 1987 م، 4/1341.

⁵ ينظر: ابن منظور، المصدر السابق، 39/9.

⁶ ينظر: عاشور عبيد، الحذف في القرآن الكريم دراسة نحوية بلاغية - سورة البقرة أنموذجا، مذكرة ماستر بقسم اللغة والأدب العربي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 1436-1437 هـ/ 2015 - 2016 م، ص 9.

2-2. اصطلاحاً:

الحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها جميع اللغات، لكنّ الأوضح منه ما في لغة العرب لميل هذه الأخيرة إلى الإيجاز والاختصار¹. ولأهميته الكبيرة تناوله العلماء بالدراسة والبحث، فقد حظي باهتمام النحاة والصرفيين والبلاغيين والعروضيين، كلّ سعى إلى ضبط مفهومه بناء على الموضوع المدروس، فتعريف النحاة لا كالصرفيين، وعلماء البلاغة لا كالعروضيين، ولا يسع المقام لإيراد أقوال أهل كلّ فنّ، إلّا أنّ أهمّ ما وقفنا عليه ما أورده الزركشي في البرهان بأنّ الحذف هو: "إسقاط جزء الكلام أو كلّه لدليل"².

ولافتنان العرب في الكلام تأتي بهذا الأسلوب على عدّة أنواع طلبا منها للإيجاز والاختصار أو أغراض أخرى. ولعلّ ابن جنيّ لخص لنا هذا الكلام في كتابه الخصائص تحت مسمى شجاعة العربية فقال: "قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"³. إذن على هذا القول فإن الحذف قد يعتري أي جزء من بنية الكلام مهما كان حجمه كبيراً أو صغيراً طالما دلّ عليه دليل لفظي أو معنوي⁴.

وحقّ يتّضح لنا معنى هذه الظاهرة البديعة بشكل أدقّ وجب علينا إيراد ما قاله البلاغيون فيها، حيث إنّ الرّمانيّ أدرج الحذف ضمن الإيجاز وجعله أحد وجهيه والقصر وجهه الآخر، فقال: "والإيجاز على وجهين: حذف، وقصر، فالحذف إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام، والقصر بنية الكلام على تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير حذف"⁵. أي أنّ البلاغة أجزاء، أحدها الإيجاز الذي قد يكون بالقصر أو

¹ ينظر: طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الإسكندرية - مصر، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998م، ص9.

² الزركشي، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: 794هـ/1392م)، البرهان في علوم القرآن، تج: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1376هـ - 1957م، 3/102.

³ ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت: 392هـ/1002م)، الخصائص، تج: محمد علي النجار، ط4، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 362/2.

⁴ ينظر: الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت: 790هـ/1388م)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تج: جماعة من المحققين، ط1، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، 1428هـ - 2007م، 91/2.

⁵ الرّماني، أبو الحسن علي بن عيسى المعتزلي (ت: 384هـ/994م)، النكت في إعجاز القرآن، مطبوع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تج: محمد خلف الله و: محمد زغلول سلام، ط3، مصر، دار المعارف، 1976م، ص76.

بالحذف على أنّ هذا الأخير هو إسقاط كلمة يدلّ عليها السياق أو معنى الكلام، ما يكسبه - أي الكلام - جمالا ورونقا وزيادة إفادة ويدلّ على هذا قول الجرجاني: "هو - أي الحذف- بابٌ دقيقُ المسلك، لطيفُ المآخذ، عجيبُ الأمر، شبيهٌ بالسّخر، فإنك ترى به تزكّ الذِّكر، أَفْصَحَ من الذِّكر، والصمتَ عن الإفادة، أَزِيدَ للإفادة، وَتَجِدُكَ أَنْطَقَ ما تكونُ إذا لم تَنْطِقْ، وَأَتَمَّ ما تكونُ بياناً إذا لم تُبَيِّن".¹

3. حذف جواب الشرط ونماذج منه في القرآن عند ذكرها الأنصاري:

1-3. حذف جواب الشرط:

الشرط أسلوب من أساليب العرب في كلامها، وهو كما أورد ابن سيده: "الشَّرْطُ إلْزَامُ الشَّيْءِ وَالْإِزَامَةُ فِي الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ، وَالْجَمْعُ شُرُوطٌ"². واصطلاحاً هو: "تعليق شيء بشيء، بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني. وقيل: الشرط: ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً عن ماهيته، ولا يكون مؤثراً في وجوده. وقيل: الشرط: ما يتوقف ثبوت الحكم عليه"³. وأشار فاضل صالح السامرائي لهذا المعنى بقوله: "معنى الشرط أن يقع الشيء لوقوع غيره. أي: أن يتوقف الثاني على الأول، فإذا وقع الأول وقع الثاني، وذلك نحو: "إن زرتني أكرمك" فالإكرام متوقف على الزيارة، ونحو قوله تعالى: ﴿... فَإِنْ قَاتَلْوَكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ...﴾ [البقرة: 191]⁴.

وكي يحقق هذا الأسلوب الشرط -أي يصبح أسلوب شرط- لابدّ من استيفائه لأركان الجملة الشرطية المتكوّنة من: أداة الشرط وجملة الشرط (تحتوي على فعل الشرط)، وجملة جواب الشرط. ويهمّنا فيما سبق ما يلي:

¹ الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت: 471هـ / 1078م)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، ط3، القاهرة: مطبعة المدني - جدة: دار المدني، 1413هـ - 1992م، ص146.

² ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (ت: 458هـ / 1066م)، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1421هـ - 2000م، 13/8.

³ الجرجاني، الشريف علي بن محمد بن علي (ت: 816هـ / 1413م)، كتاب التعريفات، ط1، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، 1403هـ - 1983م، ص125.

⁴ فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ط1، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1420هـ - 2000م، 53/4.

أولاً: أداة الشرط: وهي الوسيلة التي يُستعان بها في ربط جملة الشرط بجملة جواب الشرط، حتى لا يستقل كل منهما بمعناه عن الآخر¹، جمعها أدوات، وأدوات الشرط تنقسم إلى جازمة –وسميت بذلك لجزمها فعلين - وغير جازمة، ومنها الحروف والأسماء، وباختصار هي:

- أدوات الشرط الجازمة: الحروف منها: إن وإدما، أمّا الأسماء فهي: من، ما، مهما، متى، أيان، أين، أُنَى، حيثما، أي.

- أدوات الشرط غير الجازمة: الحروف منها: لو، لولا، لوما وأمّا، والأسماء هي: إذا، لما، كلما، كيفما. إلا أنّ العلماء اختلفوا في جزم بعضها من عدمه والأمر متعلق بكل من: لو، إذا وكيفما.

ثانياً: الفعل الأول في الجملة الشرطية يسمى شرطاً، لكونه علامة على وجود الفعل الثاني، ثم إن من معاني الشرط عند العرب: "العلامة"، لقوله تعالى: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا...﴾ [سورة محمد: 18]؛ فأشراطها هنا جمع لشرط بفتح الشين والراء لا بسكون الراء، ومعناها علاماتها²، ويشترط في فعل الشرط ستّة شروط وهي:

- ألا يكون ماضي المعنى، فلا يجوز: "إن قام زيد أمس أقم معه"³. وألا يكون طلباً، نحو: "إن قم" أو "إن لا يقم". وألا يكون جامداً نحو: "إن عسى". وألا يكون مقروناً بتنفييس نحو: "إن سوف يقم". وألا يكون مقروناً بـ"قد" مثل: "إن قد يقم زيد" أو "إن قد قام". وآخرها ألا يكون مقروناً بحرف نفي، فلا يجوز "إن لن يقم"⁴.

¹ ينظر: أماني جيء عمر - و: محمد حسين والينج، أسلوب الشرط بأداة "إن" في القرآن الكريم (من الجزء الأول إلى الجزء العاشر) - دراسة نحوية تطبيقية، مناراً: مجلة قضايا إسلامية معاصرة، مج. 2، ع. 1، جانفي- جوان 2021م، ص 57.

² ينظر: محمد محيي الدين عبد الحميد (ت: 1392 هـ / 1972 م)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب - لابن هشام الأنصاري، القاهرة - مصر، دار الطلائع للنشر والتوزيع، 2009م، ص 354.

³ محمد محي الدين عبد الحميد، المصدر السابق، ص 354.

⁴ ينظر: محمد محي الدين عبد الحميد، المصدر نفسه، ص 356.

ثالثاً: آخر أقطاب هذا الأسلوب وتتمته هو جواب الشرط، وقد يكون ظاهراً ومحدوفاً، وفيه مسائل:

- يمكن أن يأتي جواب الشرط واحداً ممّا سبق من الأمور الستة غير الجائزة في فعل الشرط، ويجب اقترانه - أي الجواب- بالفاء، مثل قول ربنا تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ...﴾ [البقرة: 271]، فـ "فنعمًا" جامد واقترن بالفاء.¹

ثم إنَّ الجواب قد يكون جملة اسمية، وفي هذه الحالة وجب اقترانه بإحدى اثنتين: "الفاء" أو "إذا" الفجائية، قال سبحانه: ﴿... وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: 36].²

- غير ما سبق، فإنَّ الجواب يحذف، ولحذفه شرطان: الأول: أن يكون معلوماً، والآخر: أن يكون فعل الشرط ماضياً.³ ثمَّ إنَّه قد يكون -أي الحذف- ممتنعاً أو واجباً أو جائزاً، فممتنعاً: إذا انتفى أحد الشرطين السابقين أو كليهما.⁴

ويجب حذف الجواب إذا تقدّم عليه أو اكتنفه ما يدلّ عليه، وكان فعل الشرط ماضياً، مثل قوله تعالى: ﴿... وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: 70]، ونحو قولك: "أزورك إن زرتني".⁵

ويجوز حذف جواب الشرط إن لم يكن في الكلام ما يصلح لأن يكون جواباً، وذلك بأن يُشعر الشرط نفسه بالجواب، مثل ما جاء في قوله تعالى: ﴿... فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ...﴾ [الأنعام: 35]؛ أي: "إن استطعت فافعل"، أو: بأن يقع الشرط جواباً لكلام، كأن يقول قائل: "أُتكرم سعيداً؟"، فتقول: "إن اجتهد"، أي: "إن اجتهد أُكرمه".⁶

¹ ينظر: محمّد محي الدّين عبد الحميد، المصدر السابق، ص 356-357.

² ينظر: محمّد محي الدّين عبد الحميد، المصدر نفسه، ص 358.

³ ينظر: محمّد محي الدّين عبد الحميد، المصدر نفسه، ص 358.

⁴ ينظر: محمّد محي الدّين عبد الحميد، المصدر نفسه، ص 362.

⁵ ينظر: فاضل صالح السامرائي، المصدر السابق، 120/4.

⁶ ينظر: الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (ت: 1364هـ/1944م)، جامع الدّروس العربية، ط 28، صيدا - بيروت، المكتبة العصرية، 1414هـ - 1993م، 195/2.

وهو على ضربين: أولهما: الاختصار، والآخر: الدلالة على التّفخيم والتّعظيم:

(1) فأما ما كان من قبيل الاختصار لعلم المخاطب، فمثل قول ربّنا تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتُ بَلِ اللَّهُ الْأَمْرُ جَمِيعًا...﴾ [الرعد: 31]، أراد: "لكان هذا القرآن" فحذف. وأيضا مثل قوله سبحانه: ﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: 20]، أراد: "لعدّ بكم"، فلما علّم المعنى في هذه الآيات حذف الجواب اختصارا.¹

(2) وقد يكون حذف الجواب دلالة على التّفخيم والتّعظيم، فيقصد به المبالغة حتّى يكون وقع المعنى أشدّ على قلب السّامع، لأنّه -أي: الحذف- يحثه على التّخيّل فيذهب ذهنه كلّ مذهب في تقدير المعنى، ولو صرح بالجواب لتوقف الذهن عنده ولما كان له ذلك الأثر والوقع على النّفس، فلا يتصور مطلوب أو مكروه إلا يجوز أن يكون الأمر أعظم منه، ولو عين شيء اقتصر عليه وربما خف أمره²، ومثاله في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [سورة الزمر: 73]، فحذف الجواب واختلف في تقديره -اختلاف تنوّع - لعظم المشهد، فمنهم من جعله "دخلوها" أي: حتّى إذا جاؤوها "دخّلوها"، وقدّر ب: "سعدوا" أي: سُدُّوا وَفُتِحَتْ، وغيرها من التقديرات.³

2-3. نماذج من حذف جواب الشرط في القرآن عند زكريا الأنصاري:

وقد أورد الأنصاري في كتابه فتح الرّحمان أمثلة عن حذف جواب الشرط في القرآن، وما سيأتي عرض لهذه الأمثلة مع كلام العلماء فيها، وهذا حسب ترتيب ورودها في القرآن الكريم:

¹ ينظر: العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت: نحو 395هـ/ 1005م)، كتاب: «الصناعتين: الكتابة والشعر»، تح: علي محمد البجاوي و: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العنصرية، 1419هـ، ص 182.

² ينظر: القزويني، جلال الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن عمر الشافعي المعروف بخطيب دمشق (ت: 739هـ/ 1338م)، الإيضاح في علوم البلاغة، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، ط3، بيروت، دار الجيل، 188/3. و: الزركشي، المصدر السابق، 183/3.

³ ينظر: القرطبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي (ت: 671هـ/ 1273م)، الجامع لأحكام القرآن- تفسير القرطبي، تح: أحمد البردوني و: إبراهيم أطفيش، ط2، القاهرة - مصر، دار الكتب المصرية، 1384هـ - 1964م، 285/15.

أ- ما جاء في سورة الأنفال:

ولعلَّ أوَّل ما وقفنا عليه منها، ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: 49]، قال الأنصاري رحمه الله معلقاً على الآية الكريمة: "جوابه محذوفٌ أي "يَغْلِب"، دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ أي غالبٌ".¹ يقصد بذلك جواب (من) الشرطية لأنَّ جملة الشرط هي الجملة الفعلية (يتوكل) -وفاعلها مستتر- وجملة جواب الشرط محذوفة تقديرها (يَغْلِب) -وفاعلها مستتر- دلَّ عليها الجملة الاسمية (فإنَّ الله عزيرٌ حكيمٌ)، وقد ترك الجواب لدلالة المذكور عليه أو أنه قائم مقامه، وأورد هذا القول غير واحد من العلماء منهم أبو السَّعود في الإرشاد² والألوسي في روح المعاني.³

وبعضهم قدَّر الجواب بـ "يَنْصُرُهُ" و"يُعِزُّهُ"، قال أبو حيان: "﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، هذا يتضمَّن الرَّدَّ على من قال: "عَرَّ هُؤُلاءِ دِينُهُمْ"، فكأنَّه قيل: هؤلاء في لقاء عدوِّهم هم متوكلون على الله فهم الغالبون، ومن يتوكل على الله يَنْصُرُهُ، وَيُعِزُّهُ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ لَا يَغَالِبُ بِقُوَّةٍ وَلَا بكَثْرَةٍ، حكيمٌ يَضَعُ الأشياءَ مواضعها، أو حاكمٌ بنصره من يتوكل عليه فَيُبدِلُ القليل على الكثير".⁴

ومنهم من ذهب غير هذا المذهب كابن عاشور رحمه الله، حيث يرى في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ جواباً للشرط باعتبار لازمه وهو عَزَّة المتوكل على الله وإلْفائِهِ منجياً من مضيق أمره لكونه كناية عن الجواب.⁵

¹ الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد السنيكي المصري الشافعي، (ت: 926 هـ/1520م)، فتح الرحمان بكشف ما يلتبس في القرآن، تج: محمد علي الصابوني، ط2، الجزائر، مكتبة رحاب، 1408هـ - 1988م، ص221.

² ينظر: أبو السَّعود، محمد بن محمد العمادي (ت: 982هـ/1574م)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 27/4.

³ ينظر: الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (ت: 1270هـ/1854م)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تج: علي عبد الباري عطية، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1415هـ، 213/5.

⁴ أبو حيان، أنير الدين محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي (ت: 745هـ/1344م)، البحر المحيط في التفسير، تج: صديقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر، 1420هـ، 336/5.

⁵ ينظر: ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد التونسي (ت: 1393هـ/1973م)، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، تونس، الدار التونسية للنشر، 1984هـ، 39/10.

ب - ما جاء في سورة النور:

وفي سورة النور أورد صاحب الكتاب أربعة أمثلة لجواب "لولا" الشرطية، أولها قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: 10] وقال فيه: "كرّره - أي قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ - لاختلاف الأجوبة فيه. إذ جواب الأول محذوف تقديره: لفضحكم. وجواب الثاني قوله "مَسَّكُمْ فِيمَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ"؛ ويقصد بذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: 14]، وجواب الثالث محذوف تقديره: "لَعَجَلْ لَكُمْ الْعَذَابَ"، وهو في قوله عز وجل: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: 20]. أما الموضع الرابع فهو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور: 21]، وجواب "لولا" فيه قوله: ﴿مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾.¹

فأما ما حذف من هذه الجوابات - حسب الأنصاري - فما كان في الآيتين 10 و20 من سورة النور، إذ أنّ المحذوف الأول هو جواب لولا من قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: 10]، وذهب إلى حذفه جماهير أهل العلم، وقدر المؤلف المحذوف بقوله: "لفضحكم" ووافقه فيه الكرمانى²، والبيضاوي حيث قال: "أي لفضحكم وعاجلكم بالعقوبة".³ وفي هذا المعنى قدره ابن عطية الأندلسي بقوله: "تقديره: لكشف الزناة بأيسر من هذا، ولأخذهم بعذاب من عنده".⁴ أما العكبري فالتقدير عنده: "لَهْلَكْتُمْ".⁵

¹ ينظر: زكريا الأنصاري، المصدر السابق، ص 394.

² ينظر: الكرمانى، برهان الدين أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر ويعرف بتاج القراء (ت: نحو 505هـ/ نحو 1110م)، أسرار التكرار في القرآن المسعى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، تج: عبد القادر أحمد عطا، مراجعة وتعليق: أحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة، ص 186.

³ البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (ت: 685هـ/ 1292م)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تج: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1418 هـ، 100/4.

⁴ ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب المحاربي الأندلسي (ت: 542هـ/ 1148م)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تج: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1422 هـ، 168/4.

⁵ العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت: 616هـ/ 1219م)، التبيان في إعراب القرآن، تج: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، 966/2.

وقد ذهب كل من الزجاج¹ والفراء² والنحاس³ إلى أن سبب ترك الجواب راجع لكونه معلوم المعنى ولدلالة ما بعده عليه وهو قول ربنا سبحانه وتعالى: ﴿... لَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: 14]، فالجواب عندهم "لنال الكاذب منكم عذاب عظيم". وعلل الفراء سبب الحذف بأنه من معهود العرب في كلامها فقال: "وكذلك كل ما كان معلوم الجواب، فإن العرب تكتفي بترك جوابه، ألا ترى أن الرجل يشتم صاحبه فيقول المشتوم: أما والله لولا أبوك، فيعلم أنه يريد لثمتك، فمثل هذا يُترك جوابه".⁴

أما أبو السعود فذهب في تقدير الجواب غير المذاهب المذكورة أنفاً، فربط هذا المحذوف بأسماء الله المذكورة آخر الآية في قوله تعالى ﴿... وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾، ولم يخرج التعليل عن سياق الآية والمعنى الواردة فيه وهو بيان حكم رمي الزوجين ببعضهما بالفاحشة وكيفية اللعان، فقال رحمه الله في هذا: "كأنه قيل ولولا تفضله تعالى عليكم ورحمته وأنه تعالى مبالغ في قبول التوبة حكيماً في جميع أفعاله وأحكامه التي من جملتها ما شرع لكم من حكم اللعان لكان ما كان مما لا يحيط به نطاق البيان".⁵

وفي جامع البيان جمع لنا الطبري رحمه الله هذه المعاني فقال: "يقول تعالى ذكره: ولولا فضل الله عليكم أيها الناس ورحمته بكم، وأنه عواد على خلقه بلطفه وطوله، حكيم في تدبيره إياهم، وسياسته لهم، لعاجلكم بالعقوبة على معاصيكم وفضح أهل الذنوب منكم بذنوبهم، ولكنه ستر عليكم ذنوبكم وترك فضيحتكم بها عاجلاً رحمة منه بكم،

¹ ينظر: الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت: 311هـ/923م)، معاني القرآن وإعرابه، تج: عبد الجليل عبده شلي، ط1، بيروت، عالم الكتب، 1408هـ - 1988م، 33/4.

² ينظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي (ت: 207هـ/822م)، معاني القرآن، تج: أحمد يوسف النجاتي و: محمد علي النجار و: عبد الفتاح إسماعيل الشلي، ط1، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة، 247/2.

³ ينظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحوي (ت: 338هـ/950م)، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، بيروت، منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية، 1421هـ، 90/3.

وينظر أيضاً: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحوي (ت: 338هـ/950م)، معاني القرآن، تج: محمد علي الصابوني، ط1، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 1409هـ، 507/4.

⁴ الفراء، المصدر نفسه، 247/2.

⁵ أبو السعود، المصدر السابق، 159/6.

وتفضلاً عليكم، فاشكروا نعمه وانتهوا عن التقدّم عمّا عنه نهاكم من معاصيه، وترك
الجواب في ذلك، اكتفاء بمعرفة السامع المراد منه".¹

ومن خلال ما سبق، نستنتج أنّ هذه المعاني العظيمة والمتنوعة المستخلصة من
تقدير المحذوف كانت أعظم أسباب حذفه، فترك الجواب وحذفه يدلّ على أمر عظيم لا
يكتنه، وكما قيل: رب مسكوت عنه أبلغ من منطوق به.²

وقدّر زكريا الأنصاري جواب "لولا" المحذوف في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ
وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: 20] بـ "لعجل لكم العذاب". والآية في سياق الآيات
التي برأ الله عزّ وجلّ أمنا عائشة ؓ فيها حينما اتهمت، والمعروفة بحادثة الإفك، ووافق
الكرماني المصنّف في هذا التقدير³، وغيرهما قدّر المحذوف بـ "لفضحكم بذنوبكم ولعذبكم
فيما خضتم فيه من قول الباطل والبهتان"⁴، أو كأنه قال: "لهلكتم، أو: لعذبكم الله
وَاسْتَأْصَلَكُمْ لِكِنَّهُ رَءُوفٌ رَحِيمٌ".⁵

وأورد الرازي رحمه الله تقديراً آخر، مغايراً لما تضمنته الأجوبة السابقة من معنى
الفضيحة والهلاك والتعجيل بالعقاب مفاده: "لَكَانَتْ الْفَاحِشَةُ تَشِيْعُ فَتَعْظُمُ الْمَضَرَّةُ".⁶

وقيل: يدلّ على هذا المحذوف ما ورد قبله وهو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ
وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَكُم فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.⁷ وقيل: بل ترك لمعرفة
السامع بالمراد من الكلام بعده، وعلى هذا فإنّ الدليل على الجواب هو قول الله تعالى:
﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾.⁸

¹ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد (ت: 310هـ/923م)، جامع البيان في تأويل القرآن، نج: أحمد محمد شاكر، ط1،
مؤسسة الرسالة، 1420هـ - 2000م، 115/19.

² ينظر: الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو (ت: 538هـ/1144م)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3،
بيروت، دار الكتاب العربي، 1407هـ، 217/3.

³ الكرماني، المصدر السابق، ص186.

⁴ ينظر: ابن عطية، المصدر السابق، 172/4.

⁵ الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن التيمي الملقب بخطيب الري (ت: 606هـ/1210م)، مفاتيح الغيب -
التفسير الكبير، ط3، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1420هـ، 347/23.

⁶ الرازي، المصدر نفسه، 347/23.

⁷ ينظر: الكرماني، المصدر السابق، ص186 - 187. وأيضاً: أبو السعود، المصدر السابق، 164/6.

⁸ ينظر: الطبري، المصدر السابق، 134/19. ومثله: الكرماني، المصدر نفسه، ص186 - 187. وأيضاً: الرازي، المصدر السابق، 347/23.

إذن، ففي الجواب منّة من الله عز وجلّ بترك المعاجلة بالعقاب، وبعدم الفضح أو الإهلاك، ومنّة أيضا بحفظ المسلمين ووقايتهم من الفاحشة وشيوعها فيعظم ضررها عليهم، وتكرار هذه المنّة بتكرار قوله ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ إضافة لحذف الأجوبة السابقة سواء تكرر معناها أو اختلف، فيه مبالغة جلييلة ودلالة عظيمة على رأفة الله تعالى بخلقه من العذاب ورحمته بهم وثوابه عليهم، وما يزيد تعظيم المعنى في القلب وترسيخه في الأذهان هو أسلوب الحذف الذي يجعل النفس تذهب كلّ مذهب في تقدير المتروك حسب المقام والسياق.¹

ج - ما جاء في سورة القصص:

جعل المصنّف جواب "لو" محذوفا في قوله تعالى من سورة القصص: ﴿وَقِيلَ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَرَأَوُا الْعَذَابَ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْتَدُونَ﴾ [القصص: 64]، وقال رحمه الله: "تقديره: لما رأوا العذاب، ولا يصح أن يكون جوابها ما قبلها، لأنّ من يرى العذاب يكون ضالّا لا مهتدياً".²

وفي كلامه هذا مسألتان: الأولى: تقديره للمحذوف، والأخرى: تعليله للتقدير، وبيانها كالآتي: فأما تقديره للمحذوف بقوله "لما رأوا العذاب" فقد وافقه عليه غير واحد من العلماء، وأورد النحاس في إعراب القرآن قولاً مثل هذا ونسبه لأبي إسحاق الزجاج مفاده: "لو أنهم كانوا يهتدون لما اتبعوهم، ولما رأوا العذاب".³

وأما تعليل الأنصاري لهذا التقدير فقد جاء لتخطئته أن يكون الجواب فيما قبل "لو"، "فلو أنهم كانوا مهتدين لما رأوا العذاب" لأنّ الجواب إذا جعل في قوله "ورأوا العذاب" لما استقام المعنى، فمن يرى العذاب ضالّاً لا مهتد ولا معنى لاهتدائه بعد معانيته العذاب ولا تقبل منه توبة ولا اهتداء.

وأورد النحاس قولاً آخر هو: "لو أنهم كانوا يهتدون لأنجاهم الهدى ولما صاروا إلى العذاب".⁴

¹ ينظر: الزمخشري، المصدر السابق، 221/3. وأيضاً: ابن عاشور، المصدر السابق، 185/18 – 186.

² ذكرها الأنصاري، المصدر السابق، ص 433.

³ ينظر: الزجاج، المصدر السابق، 151/4. و: النحاس، إعراب القرآن، 165/3.

⁴ النحاس، إعراب القرآن، 165/3.

وقد يأتي التقدير على أوجه أخرى منها: "لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا مُهْتَدِينَ فِي الدُّنْيَا لَعَلِمُوا أَنَّ الْعَذَابَ حَقٌّ"، "ولو أنهم - أي التابع والمتبوع - كانوا يَهْتَدُونَ فِي الدُّنْيَا مَا أَبْصَرُوا الْعَذَابَ فِي الْآخِرَةِ" وأيضا: "لَوْ كَانُوا يَهْتَدُونَ لَوَجَّهَ مِنْ وَجْهِهِ الْحَيْلَ لَدَفَعُوا بِهِ الْعَذَابَ"¹.

وفي كل ما سبق تصوير لحسرتهم، وتأسف عليهم لعبادتهم الأصنام واستحقاقهم العذاب.²

ويعود التنوع في تقدير المحذوف إلى التنوع في تقدير الإعراب، وبيانُهُ على أوجه³:

1- إذا جعلت الرؤية بصرية، والعذاب عذاب الآخرة في قوله: ﴿وَرَأُوا الْعَذَابَ﴾، وعطفت الجملة على جملة "فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ" يكون المعنى: أَحْضَرَ لَهُمْ آلَةَ الْعَذَابِ لِيَعْلَمُوا أَنَّ شُرَكَاءَهُمْ لَا يُغْنُونَ عَنْهُمْ شَيْئًا. وعلى هذا فإنَّ جُمْلَتُهُ "لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْتَدُونَ" مُسْتَأْنَفَةٌ ابْتِدَائِيَّةٌ، مُسْتَقِلَّةٌ عَنْ جُمْلَةِ "وَرَأُوا الْعَذَابَ".

2- إذا جعلت الرؤية بصرية، والعذاب عذاب الآخرة في قوله: ﴿وَرَأُوا الْعَذَابَ﴾، والواو للحال أي: "وَقَدْ رَأَوْا الْعَذَابَ فَارْتَبَكُوا فِي الْاهْتِدَاءِ إِلَى سَبِيلِ الْخَلَاصِ، فَقِيلَ لَهُمْ: ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ لَخَلَاصِكُمْ"، فإنَّ جُمْلَتُهُ "لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْتَدُونَ" مُسْتَأْنَفَةٌ ابْتِدَائِيَّةٌ أيضا.

3- إذا جعلت الرؤية علمية، والعذاب عذاب الآخرة في قوله: ﴿وَرَأُوا الْعَذَابَ﴾، وَحَذِفَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِلِاخْتِصَارِ، وَالْوَاوُ لِلْعَطْفِ أَوْ الْحَالِ، بِمَعْنَى: وَعَلِمُوا الْعَذَابَ حَاقًّا بِهِمْ، وَجُمْلَتُهُ "لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْتَدُونَ" مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِثْنَاءً بَيَانِيًّا كَأَنَّ سَائِلًا سَأَلَ: "مَاذَا صَنَعُوا حِينَ تَحَقَّقُوا أَنَّهُمْ مُعَذِّبُونَ؟"، أَجِيبُ بِأَنَّهُمْ: "لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا لَسَلَكُوهُ وَلَكِنَّهُمْ لَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى النَّجَاةِ".

على الأوجه الثلاثة تكون "لو" شرطية، جوابها محذوف دلَّ عَلَيْهِ حَذْفُ مَفْعُولِ "يَهْتَدُونَ" أَيْ "يَهْتَدُونَ خَلَاصًا أَوْ سَبِيلًا"، وَالتَّقْدِيرُ: "لَتَخَلَّصُوا مِنَ الْعَذَابِ". ومن دلالات المضارع التجدد، فمجيء "يَهْتَدُونَ" بصيغته فيه دلالة على أنهم لم ولن يهتدوا.

¹ ينظر: الرازي، المصدر السابق، 9/25.

² ينظر: ابن عطية، المصدر السابق، 295/4.

³ ينظر: ابن عاشور، المصدر السابق، 160-161/20.

وأورد ابن عاشور معنى إضافيا، وهو أن يكونوا قد رأوا آثار العذاب - رؤية بصرية - في حياتهم الدنيوية، حيث قدر مضافا محذوفا بـ "وَرَأَوْا آثارَ الْعَذَابِ"، أي عذاب الأمم السابقة الذين كذبوا الرسل، وَهَذَا فِي مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ [45]: ﴿وَسَكُنْتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾.

وعلى هذا فإن جواب الشرط محذوف دلَّ عَلَيْهِ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْتَدُونَ أَي بِالِاتِّعَاطِ، وَبِالِاسْتِدْلَالِ بِحُلُولِ الْعَذَابِ فِي الدُّنْيَا عَلَى أَنَّ وَرَاءَهُ عَذَابًا أَعْظَمَ مِنْهُ لَاهْتَدَوْا فَأَقْلَعُوا عَنِ الشِّرْكِ، وَصَدَّقُوا النَّبِيَّ ﷺ. وبرر -رحمه الله- بأن هذا معنى زائد من المعاني المستفادة من الآية كونها من جوامع الكلم¹.

أما الرازي فله رأي آخر، فقد خالف الجمهور، والجواب عنده غير محذوف وقرره على الآتي²:

- الوجه الأول: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا خَاطَبَهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ﴾ فهنا يشتد الخوف عليهم، ويلحقهم شيء كالسدر والدُّوَار، وَيَصِيرُونَ بِحَيْثُ لَا يُبْصِرُونَ شَيْئًا، فَقَالَ تَعَالَى: وَرَأَوْا الْعَذَابَ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْتَدُونَ شَيْئًا، أَمَا لَمَّا صَارُوا مِنْ شِدَّةِ الْخَوْفِ بِحَيْثُ لَا يُبْصِرُونَ شَيْئًا لَا جَرَمَ مَا رَأَوْا الْعَذَابَ.

- الوجه الثاني: أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ عَنِ الشُّرَكَاءِ وَهِيَ الْأَصْنَامُ أَنَّهُمْ لَا يُجِيبُونَ الَّذِينَ دَعَوْهُمْ قَالَ فِي حَقِّهِمْ: ﴿وَرَأَوْا الْعَذَابَ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْتَدُونَ﴾ أَي - هَذِهِ الْأَصْنَامُ - كَانُوا يُشَاهِدُونَ الْعَذَابَ لَوْ كَانُوا مِنَ الْأَحْيَاءِ الْمُهْتَدِينَ، وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ فَلَا جَرَمَ مَا رَأَتْ الْعَذَابَ، فَإِنْ قِيلَ قَوْلُهُ: وَرَأَوْا الْعَذَابَ ضَمِيرٌ لَا يَلِيقُ إِلَّا بِالْعُقَلَاءِ فَكَيْفَ يَصِحُّ عَوْدُهُ إِلَى الْأَصْنَامِ؟ قُلْنَا هَذَا كَقَوْلِهِ: ﴿فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ﴾ [الكهف: 52]، وَإِنَّمَا وَرَدَ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ اعْتِقَادِ الْقَوْمِ فَكَذَا هَا هُنَا.

- الوجه الثالث: أَنَّ يَكُونُ الْمُرَادُ مِنَ الرُّؤْيَا رُؤْيَا الْقَلْبِ، أَي: وَالْكَفَّارُ عَلِمُوا حَقِيقَةَ هَذَا الْعَذَابِ فِي الدُّنْيَا لَوْ كَانُوا يَهْتَدُونَ.

¹ ينظر: ابن عاشور، المصدر السابق، 161/20.

² الرازي، المصدر السابق، 10-9/25.

وفضّل - رحمه الله - هذه الوجوه على غيرها من الوجوه التي بنيت على حذف جواب "لو"، وعلّل هذا التفضيل بأنّ تلك الوجوه تقتضي تفكيك النّظم من الآية¹.

د - ما جاء في سورة النازعات:

وذكر الأنصاري في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتِ الطَّامَّةُ الْكُبْرَى﴾ [النازعات - 34]: أنّها الداهية العظمى التي تطمّ على غيرها وهي "النفخة الثانية"، وخصّ ما هنا بالطامة موافقة لما قبله من داهية فرعون وهي قوله: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ ولذلك وُصفت الطامة بالكبرى، موافقة لقوله قبل: ﴿فَأَرَاهُ الْآيَةَ الْكُبْرَى﴾، بخلاف ما في "عبس" لم يتقدّمه شيء من ذلك فخصّصت بالصاخّة، وإن شاركت الطامة في أنها النفخة الثانية، لأنها الصوت الشديد والصّوت يكون بعد الطمّ، فناسب جعل الطمّ للسّابقة والصّحّ للأخقة، وجواب "إذا" قوله "فَأَمَّا مَنْ طَغَى" ... إلخ، وقيل: محذوف تقديره: فإنّ الجحيم مأواه.²

ولعلّ الزجاج³ - رحمه الله - أبرز من جعل جواب إذا: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى (37) وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا (38) فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى (39)﴾، ورجّحه أبو حيان مستدلاً بأسلوب العرب في قولهم: "إذا جاءك بنو تميم، فأما العاصي فأهنته، وأما الطائع فأكرمه".⁴ وتابع أبو السعود سابقه في هذا الجواب، مشبها إياه بالطريقة التي جاء عليها قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مَتَى هُدًى﴾⁵ أي: قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مَتَى هُدًى فَمَنْ تَبَعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ [البقرة: 38-39]، أو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مَتَى هُدًى فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى [طه: 123-124].

¹ ينظر: الرازي، المصدر السابق، 10/25.

² ذكرها الأنصاري، المصدر السابق، ص 597-598.

³ ينظر: الزجاج، المصدر السابق، 281/5.

⁴ ينظر: أبو حيان، المصدر السابق، 401/10.

⁵ ينظر: أبو السعود، المصدر السابق، 104/9.

وقال ابن عاشور: "وَالْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى﴾ رَابِطَةٌ لِجَوَابِ "إِذَا"، لِأَنَّ جُمْلَةَ "مَنْ طَغَى... إِلَى آخِرِهَا" جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ لَيْسَ فِيهَا فِعْلٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ "إِذَا"، فَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ "إِذَا" وَبَيْنَ جَوَابِهَا ارْتِبَاطٌ لَفْظِيٌّ فَلِذَلِكَ تُجَلِّبُ الْفَاءُ لِرَبْطِ الْجَوَابِ فِي ظَاهِرِ اللَّفْظِ، وَأَمَّا فِي الْمَعْنَى فَيُعْلَمُ أَنَّ "إِذَا" ظَرْفٌ يَتَعَلَّقُ بِمَعْنَى الْإِسْتِفْرَارِ الَّذِي بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ".¹

وهناك من جعل الجواب قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾، كأنه جزء مركب على شرطين، أي: إذا جاءت الطامة الكبرى فمن جاء طاعيا فإنَّ الجحيم مأواه. وذلك مثل قول أحدهم: "إِذَا جَاءَ الْغَدُ، فَمَنْ جَاءَنِي سَائِلًا أُعْطِيَتْهُ".²

وعلى القول بأنَّ الجواب محذوف، فقد قال المصنف رحمه الله: "وقيل: محذوف تقديره: فإنَّ الجحيم مأواه"، وإيراده للقول بصيغة "قيل" دلالة على ضعفه، فلا يمكن القول به وقد ذكر مثله بعده في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾، ولعلَّ أجود منه قول من قال بأنَّ الجواب المحذوف يقدر بالآتي:

- أورد الرازي قولاً وعزاه إلى الواحدي مفاده أنَّ الجواب المحذوف تقديره: "إِذَا جَاءَتِ الطَّامَةُ دَخَلَ أَهْلُ النَّارِ النَّارَ، وَأَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ"، وجعل ما ذكر في بيان مأوى الفريقين دليلاً على هذا المحذوف، مستدلاً بقول مَالِكِ بْنِ مَغُولٍ (ت: 159هـ) فِي تَفْسِيرِ الطَّامَةِ الْكُبْرَى: "أَنَّهَا إِذَا سَبَقَ أَهْلُ الْجَنَّةِ إِلَى الْجَنَّةِ، وَأَهْلُ النَّارِ إِلَى النَّارِ".³

- والبيضاوي وافق من سبقه في كون الجواب محذوفاً، لكنَّ الدليل عليه عنده: "يَوْمَ يَتَذَكَّرُ" أو ما بعده من التفصيل أي: "فَأَمَّا مَنْ طَغَى... الْآيَاتِ".⁴

- يمكن أن يكون التقدير أيضاً: "انقسم الراؤون قسمين"، ثم يأتي تفصيله بقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى...﴾ الْآيَاتِ وهذا قول أبي السَّعُودِ.⁵ ولأبي حيان في البحر المحيط قول مثل هذا، وقدَّره أيضاً ب: "عَايَنُوا وَعَلِمُوا".⁶

¹ ابن عاشور، المصدر السابق، 91/30.

² ينظر: الرازي، المصدر السابق، 49/31.

³ ينظر: الرازي، المصدر نفسه، 49/31.

⁴ ينظر: البيضاوي، المصدر السابق، 285/5.

⁵ ينظر: أبو السَّعُودِ، المصدر السابق، 104/9.

⁶ ينظر: أبو حيان، المصدر السابق، 401/10.

ولعلّ جعل الجواب محذوفاً أبلغ، ووقعه على النفوس أكبر، حيث إنّهُ أنسب لما يقتضيه مقام التهويل والتفخيم وتعظيم أهوال يوم الدين في قلوب المسلمين ما يزيدهم خشية وعملًا لرب العالمين.

4- حذف جواب القسم ونماذجه في القرآن عند ذكرها الأنصاري:

1-4. حذف جواب القسم:

القسم من أساليب التوكيد عند العرب، وهو عندهم بمعنى الحلف واليمين¹، ويعرف في اصطلاح العلماء بأنه: ربطُ النَّفْسِ - بالامتناع عن شيء أو الإقدام عليه - بمعنى معظمٍ عند الحالفِ حقيقةً أو اعتقاداً².

وهذا الأسلوب يتكوّن من المُقسِم، والمُقَسَم به، وصيغة القسم وأدواته، وجواب القسم، وتفصيلها كما يلي:

● فالمُقَسَم قد يكون الله أو عباده.

● والمُقَسَم به عندنا نحن المسلمين هو الله لا سواه، أمّا هو سبحانه وتعالى فلا يقسم إلاّ بعظيم، ونجد قسمه في القرآن على أنواع: منها أنّه عزّ وجلّ أقسم بذاته موصوفاً بوصف الربوبية ومثل ذلك قوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: 92]. وأقسم أيضاً بفعله كما في قوله سبحانه: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا * وَالْأَرْضَ وَمَا طَحَاهَا * وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ [الشمس: 5-7] على أنّ "ما" في الآيات بمعنى "من" أي: والسماء وبانها، ونجده تعالى قد أقسم أيضاً ببعض خلقه كما في قوله: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾ [الصافات: 1]، ﴿وَالطُّورِ * وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ﴾ [الطور: 1-2]³.

¹ ينظر: ابن منظور، المصدر السابق، 481/12.

² مناع بن خليل القطان (ت: 1420هـ/1999م)، مباحث في علوم القرآن، ط3، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1421هـ-2000م، ص301.

³ ينظر: شعبان محمد عطية علي، القسم في القرآن الكريم، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المنوفية - مصر، المقال 41، مج. 53، ع. 1، ماي-2021م، ص281-282.

● صيغة القسم الأصلية هي: البدء بالفعل "أقسم أو أحلف" متعديا بحرف الباء إلى المقسم به وبعده جواب القسم (المقسم عليه)، ومثالها كقولهم: أحلف/ أقسم بالله، ولكثرة ورود هذه الصيغة على الألسن اختصرت وحذف منها فعل القسم واكتفي بالباء فقط ثم عوّضت الباء واوا في الأسماء الظاهرة كقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ [الليل: 1]، وعوّضت الباء بالتاء في لفظ الجلالة، ومثاله قوله عز وجل: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُولُوا مُدْبِرِينَ﴾ [الأنبياء: 57]¹، فكلّ من الواو والباء والتاء هي أدوات القسم المشهورة. وللقسم أدوات أخرى غيرها إلا أنّ المقام لا يتسع لبسطها.

● أمّا جواب القسم ففيه مسائل عدّة، وما يهتّمنا فيها أنّه يأتي ظاهرا وهو الغالب، ويأتي محذوفا أيضا كما سنبينه من خلال هذه الدّراسة إن شاء الله تعالى.

ويكون الحذف واجبا كما يكون جائزا، فأما الواجب²:

- أن يتقدّم على القسم جملة تغني عن جوابه لدلالاتها عليه، كقولهم: يزدهر المجتمع ويرقى باجتهاده والله.

- أن يحيط بالقسم جملة تغني عن جوابه، نحو: رقي المجتمع - والله - مرتبط بالاجتهاد.

- أن تجتمع أداتا شرط وقسم، ويكون الشرط متقدّما على القسم، فالجواب يكون للمتقدم، قال سبحانه: ﴿لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُوهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُؤَلَّنَّ الْأَذْبَارُ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ﴾ [الحشر: 12]

وفي غير هذه الحالات، يحذف الجواب جوازا إذا دلّ عليه في الكلام دليل، مثل ردّك على من سألك: "أذهبت إليه؟"، فتجيب بـ "نعم والله" أو "لا والله"، أي: "نعم والله لقد ذهبت إليه"، أو: "لا والله ما ذهبت إليه"³.

¹ ينظر: ناصر عبد الله أبو راس، أسلوب القسم في القرآن الكريم، مجلة دراسات قانونية، جامعة قاريونس، بنغازي - ليبيا، مج. 15، السنة 16، 1428هـ - 1998م، ص 181.

² ينظر: ناصر عبد الله أبو راس، المصدر نفسه، ص 191-192.

³ ينظر: فاضل صالح السامرائي، المصدر السابق، 4/ 187.

ويحذف أيضا جوازا إذا كان بعده ما يدل عليه، مثل قول ربنا تعالى: ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ بل الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلاَ تِجَارَةً أَجْعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾، فجواب القسم هنا محذوف يمكن تقديره بـ "لنهلكهم"، بدليل قوله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ...﴾، أو يقدر بـ "إنك لمنذر" أو "لقد عجبوا من إنذارك" أو "ليعجب" بدليل قوله سبحانه: ﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِّنْهُمْ...﴾، ومحتمل كون الجواب: "إنه لذكر لهم" أي شرف لهم، يدل عليه قوله عز وجل: ﴿...وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾، وتقدير آخر أن يكون الجواب: "ما الذي كفروا نازلين على حكم الحق بل الذين كفروا في عزة وشقاق"، كل ذلك وغيره يحتمله السياق، فهذه التقديرات إما مرادة أو محتملة المراد، وبها يكون المعنى قد اتسع بحذف الجواب وشمل أبعادا لم يكن يشملها بالذكر.¹

وعلى هذا فالغرض من الذكر هو القصد إلى جواب بعينه. أما الحذف فيكون المراد منه إمّا: الإيجاز، أو سعة المعنى وشموله وذهاب الذهن كل مذهب.²

2-4. نماذج حذف جواب القسم في القرآن عند زكريا الأنصاري:

والأنصاري رحمه الله أشار إلى هذا الأسلوب ومعانيه في القرآن من خلال كتابه فتح الرحمان، ومن ذلك:

أ- ما جاء في سورة النازعات: في قوله تعالى: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا﴾ والنَّاسِطَاتِ نَسْطًا ﴿النَّازِعَاتِ: 1-2﴾، قال زكريا الأنصاري: "الواو فيه للقسم، وجوابه محذوف أي لتبعثن".³ وقد اختلف العلماء في هذا الجواب على ما يلي:

● قال بعض نحاة الكوفة بأن الجواب محذوف لمعرفة السامعين بالمعنى⁴، ووافقهم في ذلك غيرهم، ويقدر بـ "لَتُبْعَثْنَ" -وهذا مذهب المصنف- و "لتحاسبن"، ويدل عليه قوله: ﴿أَنذَاكُنَا عِظَامًا نَّخِرَةً﴾،

¹ ينظر: فاضل صالح السامرائي، المصدر السابق، 187/4 - 188.

² ينظر: فاضل صالح السامرائي، المصدر نفسه، 188/4.

³ زكريا الأنصاري، المصدر السابق، ص 596.

⁴ ينظر: الطبري، المصدر السابق، 192/24.

فالمعنى كأنه جواب لـ: "لَتُبْعَثَنَّ" أي: "والنّازعات لتبعثنَّ، فقالوا: أنذا كُنّا عظاماً نخرة للبعث؟"¹.

ومنهم من جعل الدليل في قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ إِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ﴾ بإنكارهم للبعث فيه، بمعنى: "أنا نرد في الحياة بعد موتنا إذا كنا عظاماً نخرة؟" - أي: نردُّ ونبعث؟ - وذلك مثل قولهم: رجع فلان في حافرته إذا رجع في الطريق الذي جاء فيه.²

وأورد الرازي تقديراً آخر نسبته للأخفش والزجاج، هو: "لَنَنْفُخَنَّ فِي الصُّورِ نَفْخَتَيْنِ"، وجعل ذكر التّفختين الرّاجفة وبعدها الرّادفة دليلاً على هذا المحذوف. وقد نسب أيضاً للكسائي قوله: "الجواب المضمّر هو أنّ القيامة واقعةٌ وذلك لأنّه سبحانه وتعالى قال: ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا﴾ [الذاريات: 1]، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ﴾ [الذاريات: 5]، وَقَالَ: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾ ... "إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ" [المُرْسَلَاتِ: 1، 7]، فَكَذَلِكَ هَاهُنَا فَإِنَّ الْقُرْآنَ كَالسُّورَةِ الْوَاحِدَةِ".³

ومن كلّ ما سبق فإنّ المحذوف وإن اختلفت تقديراته فإنّها ترجع إلى البعث والحساب والعقاب، وإن تعدّدت الأدلّة عليه فإنّها تشترك فيما جاء بعده من ذكر للقيامة أو أحوالها وأهوالها.⁴

● وقال بعض نحاة البصرة وغيرهم بأنّ الجواب غير محذوف، فذهبت طائفة منهم إلى أنّ القسم يقع على قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى﴾⁵، وهذا القول ضعيف وقبيح لطول الكلام وللتباعد بين القسم والمقسم عليه.⁶

¹ ينظر: الفراء، المصدر السابق، 231/3. و: النحاس، إعراب القرآن، 89/5. و: الطبري، المصدر نفسه، 192/24.

² ينظر: الزجاج، المصدر السابق، 278/5. وينظر أيضاً: مكي بن أبي طالب، حمّوش بن محمد بن مختار القيسي (ت: 437هـ/1045م)، مشكل إعراب القرآن، تج: حاتم صالح الضامن، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1405 هـ، 798/2.

³ ينظر: الرازي، المصدر السابق، 33/31.

⁴ ينظر: الزمخشري، المصدر السابق، 693/4.

⁵ ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 89/5. و: الطبري، المصدر السابق، 192/24. و: ابن عطية، المصدر السابق، 431/5. و: مكي ابن أبي طالب، المصدر نفسه، 798/2. و: أبو حيان، المصدر السابق، 396/10. و: الرازي، المصدر نفسه، 33/31.

⁶ ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 89/5. و: ابن عطية، المصدر نفسه، 431/5. و: أبو حيان، المصدر نفسه، 396/10.

أما الطائفة الأخرى فالقسم عندها واقع على قوله: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ﴾ تَتَّبِعُهَا الرَّادِفَةُ ﴿قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ﴾ أَبْصَارُهَا خَاشِعَةٌ¹، والتقدير: "وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا إِنَّ يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ تَحْصُلُ قُلُوبٌ وَاجِفَةٌ وَأَبْصَارُهَا خَاشِعَةٌ"²، أو: يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ تَتَّبِعُهَا الرَّادِفَةُ، وَالنَّازِعَاتِ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ³. وهذه الأقوال ضعيفة كضعف القول بتقدير اللام⁴ في قوله ﴿يَوْمَ تَرْجَفُ﴾ أي: "وَالنَّازِعَاتِ لِيَوْمَ تَرْجَفُ"، وعلل النحاس هذا التضعيف: بكون اللام ليست مما يحذف لوقوعها على أكثر الأشياء فلا يعلم من أين حذفت، ومثل رحمه الله بعدم جواز قولهم: "والله زيد منطلق" فلو جاز هذا لجاز ذاك.⁵

ثم إن ابن عاشور رجح وقوع القسم على "يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ" وعلل عدم اقتران الجواب باللام بقوله: "وَلَمْ تُقَرَّنْ جُمْلَةُ الْجَوَابِ بِلَامِ جَوَابِ الْقَسَمِ لِبُعْدِ مَا بَيْنَ الْجَوَابِ وَبَيْنَ الْقَسَمِ بِطُولِ جُمْلَةِ الْقَسَمِ، فَيُظْهِرُ لِي مِنْ اسْتِعْمَالِ الْبُلْغَاءِ أَنَّهُ إِذَا بَعُدَ مَا بَيْنَ الْقَسَمِ وَبَيْنَ الْجَوَابِ لَا يَأْتُونَ بِلَامِ الْقَسَمِ فِي الْجَوَابِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ... قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾ [البروج: 1- 4]. وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ، فَلَا يُؤْتَى بِلَامِ الْقَسَمِ فِي جَوَابِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْجَوَابُ مُوَالِيًا لَجُمْلَةِ الْقَسَمِ نَحْوُ: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: 57]، ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: 92]، وَلَئِنْ جَوَابِ الْقَسَمِ إِذَا كَانَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً لَمْ يَكُنْ افْتِرَاقُهُ بِلَامِ الْجَوَابِ وَلَمْ أَرِ التَّصْرِيحَ بِجَوَازِهِ وَلَا بِمَنْعِهِ، وَإِنْ كَانَ صَاحِبُ «الْمُعْنِي» اسْتَظْهَرَ فِي مَبْحَثِ لَامِ الْجَوَابِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَكُنْثُوهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: 103] أَنَّ اللَّامَ لَامَ جَوَابِ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ وَلَيْسَتْ لَامَ جَوَابِ (لَوْ) بِدَلِيلٍ كَوْنِ الْجُمْلَةِ اسْمِيَّةً، وَإِلَّا اسْمِيَّةً قَلِيلَةً مِنْ جَوَابِ (لَوْ) فَلَمْ يَرِ جُمْلَةُ الْجَوَابِ إِذَا كَانَتْ اسْمِيَّةً أَنْ تَقْتَرْنَ بِاللَّامِ".⁶

¹ ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 89/5. و: الطبري، المصدر نفسه، 192/24. و: ابن عطية، المصدر نفسه، 431/5. و: مكي

ابن أبي طالب، المصدر نفسه، 798/2. و: أبو حيان، المصدر نفسه، 396/10. و: الرازي، المصدر نفسه، 33/31.

² الرازي، المصدر نفسه، 33/31.

³ أبو حيان، المصدر السابق، 396/10.

⁴ ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 89/5. و: ابن عطية، المصدر السابق، 431/5. و: مكي ابن أبي طالب، المصدر السابق،

798/2. و: أبو حيان، المصدر نفسه، 396/10.

⁵ ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 89/5.

⁶ ابن عاشور، المصدر السابق، 66/30.

وَقُدِّرَ الجواب أيضا بـ: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾ بجعل "هل" هنا بمعنى "قد" أي "قد أتاك"، كما في قوله تعالى في سورة الغاشية: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ أي: "قَدْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ"، وهذا القول ضعيف مردود حتى أَنَّ أبا حيان علّق عليه قائلا: "وَهَذَا كُلُّهُ إِعْرَابٌ مَنْ لَمْ يُحْكِمِ الْعَرَبِيَّةَ".¹

ب - ما جاء في سورة الفجر: أقسم الله تعالى أيضا في القرآن بقوله: ﴿وَالْفَجْرِ﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ، والأنصاري رحمه الله جعل جواب القسم في هذا الموضع محذوفا، فقدّره بـ: "لَتُعَذِّبَنَّ يَا كَفَّارَ مَكَّةَ"²، ووافقه على هذا المعنى غير واحد من أهل العلم غير أن الصيغ اختلفت بينهم ف قيل «لَيُعَذِّبَنَّ»³ مبنيًا للمجهول، وفي رواية أخرى عن الزمخشري: "لَنُعَذِّبَنَّ"⁴، ويدلّ على هذا التقدير قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾ إلى قوله: ﴿فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ﴾⁵، وهذا استشهاد بعلم النبي ﷺ بخبر عاد وثمود، وعذاب الله لهم ومن على شاكلتهم من الطّغاة والمشرّكين الذين شابهوا قومه عليه الصّلاة والسّلام في الفساد والطّغيان، وجرى هذا الأسلوب على طريقة قوله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ [البقرة: 258]، وقوله عزّ وجلّ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَمِيمُونَ﴾ [الشعراء: 225].⁶

وقيل إنّ هذا المحذوف يدلّ عليه ما قبله من آخر سورة الغاشية، وهو قوله سبحانه: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ [الغاشية: 25، 26]، وتقديره: لإيابهم إلينا وحسابهم علينا. فكانّ الله تعالى أقسم بالفجر وما بعده على أنّ الإياب والرجوع إليه ثم يكون حسابه لخلقه لا محالة.⁷

وأما صاحب التّحرير والتنوير فقدّر الجواب بـ: "لَيَصُبُّنَّ" معلّلا إيّاه بأنّ الاستئصال الذي أصاب الأمم السّابقة، والمشار إليه في قوله عز وجل: ﴿فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ

¹ ينظر: أبو حيان، المصدر نفسه، 396/10. و: الرازي، المصدر السابق، 33/31.

² ينظر: زكريا الأنصاري، المصدر السابق، ص 610.

³ ينظر: الزمخشري، المصدر السابق، 747/4. و: أبو السعود، المصدر السابق، 154/9. و: الألوسي، المصدر السابق، 337/15.

⁴ ينظر: الرازي، المصدر السابق، 152/31. و: أبو حيان، المصدر السابق، / 471.

⁵ ينظر: الزمخشري، المصدر نفسه، 747/4. و: الألوسي، المصدر نفسه، 337/15.

⁶ ينظر: الألوسي، المصدر نفسه، 337/15.

⁷ ينظر: أبو حيان، المصدر نفسه، 471/10.

عَذَابٍ ﴿ دليل على هذا المحذوف. والمعنى: لَيَصْبُنَّ رَبُّكَ عَلَى مَكْذِبِكَ سَوْطَ عَذَابٍ كَمَا صَبَّ عَلَى عَادٍ وَثُمُودٍ وَفِرْعَوْنَ¹.

ثُمَّ إِنَّ ابْنَ عَاشُورٍ أَشَارَ إِلَى جَوَابِ ظَاهِرٍ غَيْرٍ مَحْذُوفٍ، مُتَابِعًا فِيهِ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ كَالزَّجَّاجِ وَالْعَكْبَرِيِّ، وَأَبِي حَيَّانٍ الَّذِي نَسَبَ إِلَى ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ أَنَّ الْقِسْمَ وَاقِعٌ عَلَى قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمُرْصَادِ﴾ [الْفَجْرِ: 14] فَهُوَ جَوَابُهُ²، وَكَذَا الْأَلُوسِيُّ الَّذِي يَقُولُ: "وَأَخْرَجَ ابْنَ الْمُنْذِرُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ قَرَأَ ﴿وَالْفَجْرِ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ - ﴿إِذَا يَسِرُّ﴾، فَقَالَ: هَذَا قِسْمٌ عَلَى أَنَّ رَبَّكَ لَبِالْمُرْصَادِ، وَإِلَى أَنَّهُ هُوَ الْمَقْسَمُ عَلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ"³. وَمَا بَيْنَ الْقِسْمِ وَالْمَقْسَمِ عَلَيْهِ مِنَ الْآيَاتِ اعْتِرَاضٌ جَعَلَ كَمُقَدِّمَةٍ لْجَوَابِ لْجَوَابِ الْقِسْمِ⁴، وَالْمَعْنَى: "أَنَّ رَبَّكَ لَبِالْمُرْصَادِ لِلْمَكْذِبِينَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ أَمْرُهُمْ، فَيَكُونُ تَنْبِيهُنَا لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ [إِبْرَاهِيمَ: 42]"⁵.

وَنَسَبَ إِلَى مُقَاتِلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ "هَلَّ" فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرِ﴾ بِمَعْنَى "إِنَّ" أَيْ: "إِنَّ فِي ذَلِكَ قَسَمًا لِذِي حِجْرِ"، وَعَلَيْهِ فَهَذَا جَوَابُ الْقِسْمِ وَهُوَ بَاطِلٌ رَوَايَةً وَدِرَايَةً إِذْ يَبْقَى الْقِسْمُ بِلَا مَقْسَمٍ عَلَيْهِ⁶. وَتَحْرِيرُهُ كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّانٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَوْلُ مُقَاتِلٍ: مُقَاتِلٌ: هَلْ هُنَا فِي مَوْضِعِ تَقْدِيرِهِ: "إِنَّ فِي ذَلِكَ قَسَمًا لِذِي حِجْرِ"، فَ: "هَلَّ" عَلَى هَذَا فِي مَوْضِعِ جَوَابِ الْقِسْمِ، قَوْلٌ لَمْ يَصُدُّ عَنْ تَأْمُلٍ، لِأَنَّ الْمُقْسَمَ عَلَيْهِ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ التَّرْكِيبُ: "إِنَّ فِي ذَلِكَ قَسَمًا لِذِي حِجْرِ" لَمْ يُذَكَّرْ، فَيَبْقَى قَسَمٌ بِلَا مُقْسَمٍ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الَّذِي قَدَّرَهُ مِنْ "أَنَّ فِي ذَلِكَ قَسَمًا لِذِي حِجْرِ" لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُقْسَمًا عَلَيْهِ، وَ: "هَلَّ فِي ذَلِكَ" تَقْرِيرٌ عَلَى عِظَمِ هَذِهِ الْأَقْسَامِ، أَيْ: "هَلَّ فِيهَا مَقْنَعٌ فِي الْقِسْمِ لِذِي عَقْلٍ فَيَزْدَجِرُ وَيُفَكِّرُ فِي آيَاتِ اللَّهِ"⁷.

¹ ينظر: ابن عاشور، المصدر السابق، 317/30.

² ينظر: الزجاج، المصدر السابق، 321/5. والعكبري، المصدر السابق، 1285/2. و: أبو حيان، المصدر السابق، 471/10. و:

ابن عاشور، المصدر السابق، 317/30.

³ الألوسي، المصدر السابق، 337/15.

⁴ ينظر: الرازي، المصدر السابق، 152/31. و: ابن عاشور، المصدر نفسه، 317/30.

⁵ ابن عاشور، المصدر نفسه، 317/30.

⁶ ينظر: الألوسي، المصدر نفسه، 337/15.

⁷ أبو حيان، المصدر نفسه، 471/10.

وحاصل الكلام؛ أنّ جواب القسم على قولين: إمّا ما ذهب إليه زكريا الأنصاري وغيره بأنّه محذوف تقديره: "لَتَعْدُبَنَّ يَا كَفَّارَ مَكَّةَ". أو أنّه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمُرْصَادِ﴾.

وكلّ ما سبق ذكره من تأويلات وتحريرات تبين لنا بديع النظم في كلام الله، وكيف أنّ ما قدّم من آيات قبل جواب القسم: "إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمُرْصَادِ" زاد في التشويق إلى تلقّيه، ومهدّت له - أي الجواب - من جنسه ليحصل بعد ذكره زيادة في المعنى ترسخه في الأذهان¹، وأنّ عدم ذكر الجواب وحذفه يجعل الأذهان تذهب في تقديره كلّ مذهب، فيكون أبلغ في التخويف وأوقع على النفوس، وما جاء بعده من بيان حال الكافرين وعذابهم أكّد المقسم عليه وقرّره في القلوب.²

ج - ما جاء في سورة الضحى: وجواب القسم في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾ جعله صاحب الكتاب إمّا في قوله سبحانه: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَاها﴾ بحذف اللام لطول الكلام، أو متروكا فقال: "وقيل: جوابه محذوف تقديره: لَتُبْعَنَّ أو لَتُدْمَرَنَّ يا أهل مَكَّةَ".³

وأكثر أقوال أهل العلم، على أنّ القسم في هذه الآية واقع على قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَاها﴾، فالمعنى: "لقد أفلح" أي تحقيق فلاح المؤمنين، وحذفت اللام لأنّ الكلام طال وطوله عوّضها.⁴

أمّا الزمخشري رحمه الله فقد خالف هذا بجعله الآية كلاما تابعا لقوله تعالى: ﴿فَالْهَمَّهَا فَجُورُهَا وَتَقْوَاهَا﴾ على سبيل الاستطراد، وأنها ليست من جواب القسم في شيء. كما جعل الجواب محذوفا يقدر به: "ليدمدمن الله عليهم"، أي: ليدمدمن الله على أهل مكة لتكذيبهم النبي ﷺ، كما دمدم على ثمود من قبلهم لأنهم كذبوا صالحا عليه السلام.⁵ ونرى

¹ ينظر: ابن عاشور، المصدر نفسه، 317/30-318.

² ينظر: الرازي، المصدر السابق، 152/31.

³ ينظر: زكريا الأنصاري، المصدر السابق، ص 613-614.

⁴ ينظر: الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصري (ت: 215هـ/830م)، معاني القرآن، تج: هدى محمود قراعة، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1411هـ - 1990م، 580/2. وينظر أيضا: الزجاج، م.س، 331/5. و: ابن عطية، المصدر السابق، 488/5. و: العكبري، م.س، 1290/2. و: أبو حيان، م.س، 489/10. و: ابن عاشور، م.س، 370/30.

⁵ ينظر: الزمخشري، المصدر السابق، 760/4.

موافقة صاحب الكتاب لهذا في تقديره الجواب بـ "لَتُدْمَرُنْ يا أهل مَكَّةَ"، وموافقته لأبي حيان بجعله التقدير: "لَتُبْعُنَّ"¹.

خاتمة:

الحمد لله على توفيقه لنا في إتمام هذا البحث، الذي لا يعدّ سوى قطرة من بحر المعاني التي يزخر بها القرآن والتي أُمِرْنَا بتدبره للكشف عنها، فما موضوعنا هذا إلا بداية للمشوار، وتمهيدا لطريق الخائضين في التنقيب عن معاني كلام ربنا العليّ القدير، وفيما يلي نقدّم خلاصة دراستنا وأهمّ نتائجها.

فمن خلال ما عرضناه في موضوعنا (حذف الجواب عند زكريا الأنصاري (ت: 926 هـ / 1520م) في كتابه فتح الرحمان بكشف ما يلتبس في القرآن - حذف جواب الشرط وجواب القسم - أنموذجا)، وبعد تفصيلنا لبعض آراء علماء اللّغة والتفسير حول حذف جوابي الشرط والقسم، نكون قد خلصنا في النهاية إلى جملة من النتائج، وهي:

- من افتنان العرب في الكلام استعمالهم لأسلوب الحذف طلبا للإيجاز والاختصار.
- يعود التنوع في تقدير المحذوف إلى التنوع في تقدير الإعراب.
- بعض تقديرات المحذوف تكون غير جائزة أو ضعيفة لأنها مبنية على دليل واحد، أو ضعف تمكن من العربيّة لقائلها، أو قد تقتضي تفكيك النّظم الذي بني عليه القرآن الكريم.
- إنّ تكرار ذكر الشيء في مواضع من القرآن قد يفضي إلى حذفه في مواضع أخرى بما يقتضيه المقام.
- العطف على أمر غير موجود وغير واقع يجعل النّظم قبيحا، وفي كلام الله أقيح وهو منزّه عنه.
- لحذف الجواب ضربان: أن يكون اختصارا لعلم المخاطب أو السامع به، كأن يدلّ مذكورٌ عليه أو يقوم مقامه، فكلّ ما كان معلوم الجواب فإنّ العرب تكتفي بترك جوابه اختصارا.

وأن يكون دلالة على التهويل والتشويق والتفخيم والتعظيم، فيقصد به المبالغة حتّى يكون وقع المعنى أشدّ على قلب السّامع، لأنّه -أي: الحذف - يحثه على التخيّل فيذهب

¹ ينظر: أبو حيان، المصدر نفسه، 489/10.

- ذهنه كلّ مذهب في تقدير المعنى. وكما قيل: "رب مسكوت عنه أبلغ من منطوق به"، فالحذف دليل على أمر عظيم لا يكتنه.
- القرآن حمّال أوجه، والحذف أقوى وسيلة لإثبات ذلك، وإثبات أن كلام الله فيه من جوامع الكلام ما الله به عليم.
- أيّ دراسة قائمة على المعاني لزم فيها معرفة السياق، وهذا يظهر جلياً في بحثنا.
- ضرورة معرفة معهود العرب في الكلام وافتنانها في الأساليب، وذلك لفهم مراد كلام الله الذي نزل بلغتهم.
- مقصد الأنصاري من كتابه هو فكّ مبهم من القرآن قد يلتبس على قارئه في مختلف فنون العلم منها الحذف أو أي ظاهرة أخرى سواء كانت بلاغية أو نحوية أو صرفية، أو معنى قد يفهم خطأ، أو غير ذلك.
- من مقاصد هذه الدّراسة تذليل معاني بعض الأمثلة الواردة في هذا الكتاب - فيما يخصّ حذف الجواب (شرطاً كان أو قسماً) - للمطلّع عليها، فلا يخفى على الدّارسين أسلوب الأنصاري رحمه الله الذي يعرف بإيجاز اللفظ وغازاة المعنى.
- نستنتج من هذه الدّراسة أن ذكرنا الأنصاري رحمه الله كان ناقلاً لأقوال من سبقه من العلماء، مرجّحاً ما بدا له صحيحاً دون تعصب لمذهب أو مدرسة أو طائفة.
- أبان هذا البحث عن أدلة الأقوال التي أوردها الأنصاري سواء رجّحها أو ضعّفها، إضافة لما تم الوقوف عليه من أقوال غيرها.
- على طلاب العلم الاهتمام بكتاب "فتح الرحمان بكشف ما يلتبس في القرآن" للأنصاري فقد حوى خيراً كثيراً، وهو سفر جليل وكثر كبير لمن عرف قدره، وفتّش عن سرّه، وفهم مراد صاحبه منه.
- هذا أبرز ما جاء في بحثنا، وكغيره من عمل العباد قد يعتريه الخطأ والنقص، فما أصبنا فيه فمن توفيق الله وحدّه، وما أخطأنا فمئاً ومن الشيطان الرجيم، ونلتمس منه سبحانه أن يفيد به كلّ من اطّلع عليه.
- وآخر دعوانا بتوفيق ربّنا أن الحمد لله ربّ العالمين.

قائمة المصادر والمراجع:

❖ القرآن الكريم.

- (1) الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصري (ت: 215هـ/830م)، معاني القرآن، تج: هدى محمود قراعة، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1411هـ-1990م.
- (2) الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (ت: 1270هـ/1854م)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تج: علي عبد الباري عطية، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1415هـ.
- (3) الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد السنيكي المصري الشافعي، (ت: 926هـ/1520م)، فتح الرحمان بكشف ما يلتبس في القرآن، تج: محمد علي الصابوني، ط2، الجزائر، مكتبة رحاب، 1408هـ-1988م.
- (4) البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (ت: 685هـ/1292م)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تج: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1418هـ.
- (5) الجرجاني، الشريف علي بن محمد بن علي (ت: 816هـ/1413م)، كتاب التعريفات، ط1، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، 1403هـ-1983م.
- (6) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت: 471هـ/1078م)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تج: محمود محمد شاكر أبو فهر، ط3، القاهرة: مطبعة المدني - جدة: دار المدني، 1413هـ-1992م.
- (7) ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت: 392هـ/1002م)، الخصائص، تج: محمد علي النجار، ط4، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- (8) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت: 393هـ/1003م)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تج: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، بيروت، دار العلم للملايين، 1407هـ-1987م.
- (9) أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي (ت: 745هـ/1344م)، البحر المحيط في التفسير، تج: صديقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر، 1420هـ.
- (10) الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن التيمي الملقب بخطيب الري (ت: 606هـ/1210م)، مفاتيح الغيب - التفسير الكبير، ط3، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1420هـ.
- (11) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى المعتزلي (ت: 384هـ/994م)، النكت في إعجاز القرآن، مطبوع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تج: محمد خلف الله و: محمد زغلول سلام، ط3، مصر، دار المعارف، 1976م.
- (12) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت: 311هـ/923م)، معاني القرآن وإعرابه، تج: عبد الجليل عبده شليبي، ط1، بيروت، عالم الكتب، 1408هـ-1988م.
- (13) الزركشي، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: 794هـ/1392م)، البرهان في علوم القرآن، تج: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، 1376هـ-1957م.
- (14) الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو (ت: 538هـ/1144م)، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3، بيروت، دار الكتاب العربي، 1407هـ.
- (15) أبو السعود، محمد بن محمد العمادي (ت: 982هـ/1574م)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

- (16) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المروسي (ت: 458هـ/1066م)، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هندائي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1421هـ-2000م.
- (17) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت: 790هـ/1388م)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تح: جماعة من المحققين، ط1، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، 1428هـ-2007م.
- (18) طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الإسكندرية - مصر، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998م.
- (19) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد (ت: 310هـ/923م)، جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد محمد شاكر، ط1، مؤسسة الرسالة، 1420هـ-2000م.
- (20) عاشور عبيدي، الحذف في القرآن الكريم دراسة نحوية بلاغية - سورة البقرة أنموذجا، مذكرة ماستر بقسم اللغة والأدب العربي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 1436-1437هـ/2015-2016م.
- (21) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد التونسي (ت: 1393هـ/1973م)، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، تونس، الدار التونسية للنشر، 1984هـ.
- (22) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت: نحو 395هـ/1005م)، كتاب: «الصناعتين: الكتابة والشعر»، تح: علي محمد البجاوي و: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العنصرية، 1419هـ.
- (23) ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب المحاربي الأندلسي (ت: 542هـ/1148م)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1422هـ.
- (24) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت: 616هـ/1219م)، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
- (25) الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (ت: 1364هـ/1944م)، جامع الدروس العربية، ط28، صيدا - بيروت، المكتبة العنصرية، 1414هـ-1993م.
- (26) فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ط1، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1420هـ-2000م.
- (27) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي (ت: 207هـ/822م)، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاتي و: محمد علي النجار و: عبد الفتاح إسماعيل الشلي، ط1، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة.
- (28) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو البصري (ت: 170هـ/786م)، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي و: إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- (29) القرطبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي (ت: 671هـ/1273م)، الجامع لأحكام القرآن - تفسير القرطبي، تح: أحمد البردوني و: إبراهيم أطفيش، ط2، القاهرة - مصر، دار الكتب المصرية، 1384هـ-1964م.
- (30) القزويني، جلال الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن عمر الشافعي المعروف بخطيب دمشق (ت: 739هـ/1338م)، الإيضاح في علوم البلاغة، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، ط3، بيروت، دار الجيل.
- (31) الكرمان، برهان الدين أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر ويعرف بتاج القراء (ت: نحو 505هـ/ نحو 1110م)، أسرار التكرار في القرآن المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، تح: عبد القادر أحمد عطا، مراجعة وتعليق: أحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة.

- (32) محمد محيي الدين عبد الحميد (ت: 1392هـ / 1972م)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب - لابن هشام الأنصاري، القاهرة - مصر، دار الطلائع للنشر والتوزيع، 2009م.
- (33) مكي بن أبي طالب، حمّوش بن محمد بن مختار القيسي (ت: 437هـ/1045م)، مشكل إعراب القرآن، تح: حاتم صالح الضامن، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1405 هـ.
- (34) مناع بن خليل القطان (ت: 1420هـ/1999م)، مباحث في علوم القرآن، ط3، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1421هـ-2000م.
- (35) ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الرّويفعي الإفريقي (ت: 711هـ/1311م)، لسان العرب، ط3، بيروت، دار صادر، 1414 هـ.
- (36) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحوي (ت: 338هـ/950م)، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، بيروت، منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية، 1421هـ.
- (37) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحوي (ت: 338هـ/950م)، معاني القرآن، تح: محمد علي الصابوني، ط1، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 1409هـ.

المقالات:

- (1) أماني جيء عمر- و: محمد حسين والبنج، أسلوب الشرط بأداة "إن" في القرآن الكريم (من الجزء الأول إلى الجزء العاشر) - دراسة نحوية تطبيقية، منارا: مجلة قضايا إسلامية معاصرة، مجلد 2، العدد 1، جانفي- جوان 2021م.
- (2) شعبان محمد عطية علي، القسم في القرآن الكريم، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المنوفية - مصر، المقال 41، المجلد 53، العدد 1، ماي-2021م.
- (3) ناصر عبد الله أبو راس، أسلوب القسم في القرآن الكريم، مجلة دراسات قانونية، جامعة قاريونس، بنغازي - ليبيا، المجلد 15، السنة 16، 1428هـ - 1998م.